محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.7862 ١٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧	تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2016/1072)			الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل	عضو واحد من أعضاء المجلس (أوروغواي)، والممثل الخاص	
S/PV.7866 ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧		مشروع قرار مقدم من السنغال (S/2017/55)			جميع أعضاء المجلس	القرار ٢٣٣٧ (٢٠١٧) ١٥-٠-٠
S/PV.7868 ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧	تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2016/1072)					S/PRST/2017/2
S/PV.8002 ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٧	تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2017/563)			الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل	أربعة من أعضاء المجلس (الاتحاد الروسي، وأوروغواي، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وكازاخستان)، والمنسق الخاص	
S/PV.8009 ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٧	تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2017/563)					S/PRST/2017/10

(أ) ألمانيا، وإيطاليا، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وتايلند، وتركيا، وتوغو، وجنوب أفريقيا، والسويد، وقبرص، وكازاخستان، والمغرب، ونيجيريا، وهولندا، واليونان.

(ب) مثّل اليابان نائب المدير العام للمكتب السياسة الخارجية التابع لوزارة الخارجية.

(ج) مثّل السويد وزير الدولة للشؤون الخارجية فيها، الذي تكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي، ومثّل توغو وزير الشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي فيها. وتكلم رئيس وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي وأرمينيا، وألبانيا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجورجيا، وصربيا.

١٣ – السلام والأمن في أفريقيا

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ١١ جلسة، بما في ذلك جلستين رفيعتي المستوى[١٤٨]، واتّخذ ثلاثة قرارات في إطار البند المعنون ”السلام والأمن في أفريقيا“. ومن بين الجلسات الـ ١١، عقدت جلستان في ٢٠١٦، وتسعة جلسات في ٢٠١٧. وعقدت ثلاث جلسات بشأن هذا البند لاتخاذ قرار؛ وسبع جلسات للاستماع إلى إحاطات وجلسة مناقشة مفتوحة.

ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما فيها معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج. وركّزت مداولات المجلس أساسا على التطورات المتعلقة بالساحل، والتحديات التي تواجه المنطقة، بما في ذلك الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد.

وفي الجلسة المعقودة في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦، ناقش أعضاء المجلس تأثير تغير المناخ على الأمن والتنمية والاستقرار في المنطقة، والصلات القائمة بين هذه التهديدات والجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر، والتطرف العنيف. وفي الإحاطة التي قدّمها الممثل

(١٤٨) S/PV.8006 و S/PV.8080. لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل إلى المجلس أطلعه على التحديات المتعدِّدة الجوانب التي تواجه غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وذكر مختلف النزاعات التي لم تحل في المنطقتين، وأشار إلى استمرار الأنشطة الإرهابية، والاتجار بالبشر، والتطرف العنيف، وآثار تغير المناخ. وقدم أيضا إحاطة إلى المجلس عن مكافحة جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد وعن الحالة الإنسانية في المنطقة[١٤٩].

وفي اجتماع عقد في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦، أبلغ وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بأن وجود أعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين داخليا في المنطقة يكبّد المجتمعات المحلية المضيفة أعباء إضافية وهي تعاني بالفعل من انعدام الأمن الغذائي، وأشار إلى الزيادة المسجلة في عدد التقارير عن وقوع حوادث عنف جنسي وجنساني في أوساط المشردين[١٥٠]. وذكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية الأرقام المتعلقة بالأزمة الإنسانية القائمة في حوض بحيرة تشاد، وأفاد عن تعرّض الأطفال لخطر الاختطاف والتجنيد القسري على يد جماعة بوكو حرام ليشاركوا في أعمال العنف، بما في ذلك كمفجرين انتحاريين[١٥١]. وتناول المتكلمان الجوانب الاقتصادية للحالة في المنطقة، وشددا، في إحاطتيهما الإعلامية، على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للأزمة[١٥٢].

وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، استمع المجلس إلى إحاطات عن استمرار أعمال العنف والهجمات التي ترتكبها جماعة بوكو حرام وعن الأوضاع الإنسانية المتدهورة في المنطقة. وقال الأمين العام المساعد للشؤون السياسية إنه على الرغم من التحديات، أُحرز تقدم في معالجة الاحتياجات الإنسانية الفورية، وكذلك في استعادة سلطة الدولة ونظم الإدارة المحلية في المناطق التي استُعيدت السيطرة عليها. بيد أنه شدّد على أن الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان رافقت هجمات بوكو حرام وعمليات مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، أفاد بأن النساء والفتيات ما زلن عرضة للعنف الجنسي، بما في ذلك الاسترقاق الجنسي والزواج القسري، وأن منفّذو عمليات مكافحة التمرد، أكانوا من القوات الوطنية أو من القوة المشتركة المتعددة الجنسيات قد اتهموا بارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني[١٥٣].

وفي الفترة من ٢ إلى ٧ آذار/مارس ٢٠١٧، أوفد المجلس بعثة إلى منطقة حوض بحيرة تشاد للدخول في حوار مع حكومات الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا[١٥٤]. وفي أعقاب هذه البعثة، في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، الذي أدان فيه بقوة جميع الهجمات الإرهابية، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في منطقة حوض بحيرة تشاد، بما في ذلك أعمال القتل وغيره من أشكال العنف ضد المدنيين. وفي القرار نفسه كرر المجلس دعوته إلى الدول الأعضاء أن تتحرك بقوة وحزم لوقف تدفقات الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى إلى الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المدرجة في قائمة الجزاءات، وكرر تأكيد استعداده للنظر في إدراج الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات التي تقدم الدعم إلى جماعة بوكو حرام على قائمة الجزاءات[١٥٥].

وفي ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٧، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧)، الذي أعرب فيه عن قلقه المستمر إزاء البعد عبر الوطني الذي تتسم به التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل، فضلا عن التحديات الجسيمة التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية في المنطقة. ورحب المجلس بنشر القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بقوام يصل إلى ٥ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، في جميع أراضي البلدان المساهمة[١٥٦]، بغية استعادة السلم والأمن في منطقة الساحل[١٥٧].

وعملا بالقرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧)[١٥٨] الصادر في آب/أغسطس ٢٠١٧، استمع المجلس إلى إحاطة قدّمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام بشأن أنشطة القوة المشتركة بما في

(١٤٩) S/PV.7699، الصفحات ٢ إلى ٤.

(١٥٠) S/PV.7748، الصفحة ٢.

(١٥١) المرجع نفسه، الصفحات ٤-٩.

(١٥٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٢ و ٣ (وكيل الأمين العام للشؤون السياسية)؛ والصفحة ٨ (وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ).

(١٥٣) S/PV.7861، الصفحة ٣.

(١٥٤) لمزيد من المعلومات عن بعثات مجلس الأمن، انظر الجزء الأول، القسم ٣٦.

(١٥٥) القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، الفقرتان ١ و ٦.

(١٥٦) بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والنيجر.

(١٥٧) القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧)، الفقرة الرابعة من الديباجة والفقرة ١.

(١٥٨) المرجع نفسه، الفقرة ٧.

ذلك عن تفعيل القوة والتحديات التي تعترضها والتدابير الممكنة لمواصلة النظر فيها. وأفاد أن البعد العابر للحدود الذي تتسم به التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل، فضلا عن التحديات الجسيمة التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية وصلاتها بالإرهاب، لا تزال تشكل تهديدا خطيرا للاستقرار والازدهار والنمو في منطقة الساحل[١٥٩].

وفي ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، نظر المجلس في تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد[١٦٠]، المقدم عملا بالقرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧)[١٦١]. واستمع المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، تناول فيها التطورات الأمنية والسياسية في المنطقة والحالة الإنسانية والتحديات الإنمائية. وذكر أن أنشطة جماعة بوكو حرام لا تزال مستمرة، بما في ذلك القتل واستخدام الأطفال قسرا كمفجرين انتحاريين والعنف الجنسي والجنساني ضد النساء والأطفال[١٦٢].

وفي الفترة من ١٩ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أوفد المجلس بعثة إلى منطقة الساحل، زار خلالها بوركينا فاسو، ومالي، وموريتانيا. وفي اجتماع عقد في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، ناقش المجلس الحالة في منطقة الساحل، وركّز أيضا على الزيارة التي قام بها إلى المنطقة، ونظر في آخر تقرير للأمين العام عن القوة المشتركة[١٦٣]. ودعيت الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وهي بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر، إلى المشاركة في الجلسة، وكانت ممثلة على المستوى الوزاري. وقدّم الأمين العام ومتكلمون آخرون إحاطات إلى المجلس. وقال الأمين العام إن الفقر وتخلف النمو وتغير المناخ في منطقة الساحل قد أسهمت في الأزمات الإنسانية والأمنية التي أصابت المنطقة، وقد استفاد المتطرفون والإرهابيون ضعف المؤسسات وإقصاء بعض الفئات وتهميشها[١٦٤].

وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)، الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يبرم اتفاقا تقنيا بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بهدف مدّ القوة المشتركة بأشكال محددة من الدعم العملياتي واللوجستي عن طريق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي[١٦٥].

وركّزت أنشطة المجلس خلال الفترة قيد الاستعراض أيضا على الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي[١٦٦]. وبعد التوقيع، في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧، على الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجالي السلام والأمن، ناقش المجلس سبل تعزيز القدرات الأفريقية في مجالي السلام والأمن في اجتماع عقد في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٧[١٦٧].

وفي آب/أغسطس ٢٠١٧، عقب زيارة البعثة الرفيعة المستوى لنائبة الأمين العام إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا، استمع المجلس إلى إحاطة عن البعثة الموفدة إلى البلدين. وأفادت نائبة الأمين العام أن الزيارة أسهمت في تعميق الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي حيث أنهما يعملان معا على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ فضلا عن الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن[١٦٨].

(١٥٩) S/PV.8024، الصفحة ٢.

(١٦٠) S/2017/764.

(١٦١) القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، الفقرة ٣٤.

(١٦٢) S/PV.8047، الصفحات ٢-٥.

(١٦٣) S/2017/869.

(١٦٤) S/PV.8080، الصفحة ٢.

(١٦٥) القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)، الفقرة ١٣.

(١٦٦) لمزيد من المعلومات عن الترتيبات الإقليمية، انظر الجزء الثامن.

(١٦٧) S/PV.8006 و S/PV.8006 (Resumption 1).

(١٦٨) S/PV.8022، الصفحة ٢. رافق نائبة الأمين العام في زيارتها كل من المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وكلتاهما حضرتا الجلسة، والمبعوثة الخاصة لمفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن.

الجلسات: السلام والأمن في أفريقيا

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
S/PV.7699 ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦	التحديات في منطقة الساحل			ستة المدعوّين عملاً بالمادة ٣٩	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[أ]	
S/PV.7748 ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦				وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.7861 ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧			نيجيريا	الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، ومبادرة بورنو لتنمية المرأة، ومنسّق برامج الشباب منسقا في منظمة البحث عن أرضية مشتركة - نيجيريا	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[ب]	
S/PV.7911 ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧		مشروع قرار مقدَّم من ٩ دول أعضاء[ج] (S/2017/270)	الكاميرون، ونيجيريا		ثمانية من أعضاء المجلس[د]، والكاميرون، ونيجيريا	القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧) ١٥-٠-٠
S/PV.7979 ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٧		مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2017/522)	مالي		عضو واحد من أعضاء المجلس (فرنسا)، ومالي	القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧) ١٥-٠-٠
S/PV.8006 و S/PV.8006 (Resumption 1) ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٧	تعزيز القدرات الأفريقية في مجالي السلم والأمن رسالة مؤرخة ٥ تموز/يوليه ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة (S/2017/574)		٣٢ دولة عضواً[هـ]	مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، ونائب رئيس وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة	الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس[و]، و ٣١ مدعوا عملا بالمادة ٣٧[ز]، وجميع المدعوّين عملا بالمادة ٣٩	
S/PV.8022 ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٧			نيجيريا	المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة	نائب الأمين العام، وجميع أعضاء مجلس الأمن، وجميع المدعوين	
S/PV.8024 ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧			مالي	الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8047 ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧	تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد (S/2017/764)		نيجيريا	وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ومديرة شبكة منظمات المجتمع المدني في ولاية بورنو	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[ح]	

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8080 ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧	تقرير الأمين العام عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (S/2017/869)		بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والنيجر	رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل	الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس(ط)، وجميع المدعوّين(ي)	
S/PV.8129 ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧		مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2017/1022)	مالي، وموريتانيا		١١ عضوا من أعضاء المجلس(ك)، ومالي، وموريتانيا	القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) ١٥-٠-٠

(أ) الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل؛ والمدير التنفيذي للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب والأمين العام المساعد؛ والأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ ومنسّقة رابطة نساء الشعوب الأصلية الفولانية في تشاد؛ والممثل السامي للاتحاد الأفريقي عن مالي ومنطقة الساحل؛ والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل. وشارك الممثل الخاص للأمين العام في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من نيامي.

(ب) شاركت مبادرة بورنو لتنمية المرأة ومنسّق برامج الشباب في منظمة البحث عن أرضية مشتركة – نيجيريا في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من مدينة مايدوغوري في شمال شرق نيجيريا.

(ج) إثيوبيا، وأوكرانيا، وإيطاليا، والسنغال، والسويد، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

(د) الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، والسنغال، والصين، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (رئيسة مجلس الأمن)، واليابان

(هـ) إستونيا، وإسرائيل، وألمانيا، وإندونيسيا، وأوغندا، وأيرلندا، وباكستان، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وبيرو، وتركيا، والجزائر، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، والدانمرك، ورواندا، ورومانيا، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وكندا، والكويت، وكينيا، ومالي، والمغرب، وناميبيا، ونيجيريا، ونيوزيلندا، والهند، وهولندا.

(و) مثّل السنغال وزيرها للشؤون الخارجية وشؤون السنغاليين في الخارج؛ ومثّل أوكرانيا نائب وزيرها للشؤون الخارجية.

(ز) مثّل أيرلندا وزير الدولة للغذاء والحراجة والبستنة فيها. وتكلم رئيس وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي وألبانيا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وصربيا. وتكلم ممثّل الدانمرك باسم بلدان الشمال الأوروبي؛ وتكلم ممثّل فنزويلا (جمهورية – البوليفارية) باسم حركة بلدان عدم الانحياز. ولم يُدلِ ممثل رومانيا ببيان.

(ح) شاركت مديرة شبكة منظمات المجتمع المدني في ولاية بورنو في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من مدينة مايدوغوري في نيجيريا.

(ط) مثّل فرنسا وزيرها للشؤون الأوروبية والشؤون الخارجية؛ ومثّل السويد وزيرها للشؤون الخارجية؛ ومثّل المملكة المتحدة وزير الدولة لشؤون الكومنولث والأمم المتحدة؛ ومثّل أوكرانيا نائب وزيرها للشؤون الخارجية؛ ومثّلت الولايات المتحدة ممثلتها الدائمة لدى الأمم المتحدة والعضو في إدارة الرئيس.

(ي) مثّل بوركينا فاسو وزيرها للشؤون الخارجية والتعاون وشؤون البوركينيين في الخارج؛ ومثّل تشاد وزيرها للشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي؛ ومثّل مالي وزيرها للشؤون الخارجية والتعاون الدولي والتكامل الأفريقي؛ ومثّل النيجر وزيرها للشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي وشؤون النيجريين في الخارج؛ ومثّل موريتانيا وزير الدفاع فيها. وشارك رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من بريتوريا.

(ك) الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وإيطاليا، والسنغال، والسويد، والصين، وفرنسا، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان (رئيسة مجلس الأمن).

١٤ – الحالة في ليبيا

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ٢٤ جلسة واتخذ تسعة قرارات في إطار الفصل السابع من الميثاق وأصدر بيانين رئاسيين بشأن الحالة في إطار البند المعنون ”الحالة في ليبيا“. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما فيها معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

وفي عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، استمع المجلس إلى تسع إحاطات قدّمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أعرب فيها عن قلقه البالغ إزاء استمرار التحديات السياسية والأمنية والإنسانية والاقتصادية والمؤسسية في ليبيا، وشدّد على أهمية دعم البعثة للعملية السياسية والديمقراطية في البلد.